S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/338
7 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام أن يحيل إلى أعضاء مجلس الأمن الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢ أيار/مايو ١٩٩٦، التي تلقاها من المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي بعث بها باسم المدير العام، الدكتور هانز بليكس.

090596 080596 080596 96-11780

المرفق

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية

في رسالتي الموجهة إليكم، المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/860، المرفق)، أشرت إلى جملة أمور منها ما كان آنذاك آخر تقرير (GOV/2687/Add.10 المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٥) قدمته إلى مجلس محافظي الوكالة، وإلى التطورات التي حصلت منذ آذار/مارس ١٩٩٥ بشأن تنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإلى التقرير الذي قدمته بشأن هذا البلد، إلى الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GC (39)/18 المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥) وإلى الإجراء الذي اتخذه المؤتمر لاحقا واجتماع مجلس المحافظين بعد المؤتمر. وطلبت إليكم إحاطة مجلس الأمن علما بالوثائق المرفقة برسالتي وبرسالتي ذاتها. وأرفق الآن نسخة من أحدث تقرير كتابي قدمته إلى المجلس (GOV/2687/Add.11 المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٦). ولعل من المفيد لكم أيضا أن تكون بحوزتكم المعلومات الأساسية التالية وموجز القضايا الرئيسية الناشئة منها.

ولعلكم تذكرون، أني أشرت، في رسالتي الموجهة إليكم المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وضمائمها، إلى جملة أمور منها تدابير التحقق التي تنفذ في المرافق النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الخاضعة أو غير الخاضعة، على السواء، للتجميد المطبق على مفاعلات ذلك البلد المهدأة بالجرافيت، والمرافق المتصلة بها، المشار إليها في "الإطار المتفق عليه" بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة)، وأوردت سردا للمحادثات التقنية التي جرت بين ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والفريق التقني التابع للوكالة في الفترة من ١٢ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، أشرت خصوصا إلى أنه، رغم كون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد وافقت على القياسات التي أجرتها الوكالة لقضبان الوقود المشعع المخزونة في المفاعل التجريبي (e) 5 MW، (التي ستبين ما إذا كانت القضبان كلها قضبان وقود مشعع)، فإنها لم توافق على القياسات التي تعطي معلومات عن الكمية الكلية من البلوتونيوم في الوقود المستهلك. وسوف يتعين، لذلك، الحصول على هذه المعلومات في موعد لاحق، مع ما يترتب على هذا الأمر من انتقاص للدقة. وأشرت إلى أن الوكالة كانت تتوقع، في الأصل، إجراء هذه القياسات أثناء نقل الوقود المستهلك إلى حاويات لتخزينه، وإلى أن من المحتمل أن يؤدي أخذ هذه القياسات في موعد لاحق إلى ترتيب تكلفة إضافية كبيرة.

وأشرت كذلك إلى أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تركيب معدات الرصد التابعة للوكالة في صهاريج النفايات النووية بمصنع إعادة المعالجة التابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتركيب هذه المعدات هو أمر لازم، بالإضافة إلى معدات الاحتواء والمراقبة التي ركّبت من قبل لتمكين الوكالة من التأكد باستمرار من عدم وجود أي نقل أو أي عملية تتعلق

بالنفايات. وتتصل هذه الأنشطة برصد التجميد، وهي مهمة عُهدت إلى الوكالة بناء على طلب من مجلس الأمن.

كما أشرت في رسالتي المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى أن المحادثات التقنية التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تؤذن، على ما يبدو، بالتنفيذ المبكر لتدابير أخرى لم تكن قد نفذت، رغم أنه كان قد تم الاتفاق عليها من قبل بين ممثلي الوكالة وممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بسبب اعتراضات أثارها المشغل، وتتناول، مثلا، قيام المفتشين بتصوير خطوط العمليات الجديدة في مصنع إعادة المعالجة. وعلاوة على ذلك، أشرت في رسالتي إلى الوثيقة التقنية المفصلة التي سلمت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في بداية محادثات أيلول/سبتمبر، بشأن المحافظة على المعلومات التي تحتاجها الوكالة للتحقق من صحة واكتمال الإعلان البدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم تناقش تلك الوثيقة التقنية في تلك المحادثات؛ فقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا لما أبلغته إليكم، عدم استعدادها لمناقشة هذه الورقة إلا في موعد لاحق.

وأثناء اجتماع مجلس محافظي الوكالة الذي عُقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قدمت تقريرا عن التطورات المتصلة بالقضايا المحددة في الفقرات السابقة. وفي هذا الصدد، صرحت بأن الوكالة طلبت من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، إجراء تعديلات طفيفة، وإنما جوهرية، على تصميم حاملات التخزين بالنسبة للصفائح التي تحتوي على الوقود المستهلك الذي يتم تصريفه من مفاعلها التجريبي. وكان الهدف من ذلك هو التمكن من إغلاق هذه الصفائح بطريقة فعالة داخل الحاملات تحت الماء. وأوضحت أن التعديلات المطلوبة لم تسبب أي تأخير لعمليات التعبئة التي يبدو، على أي حال، أن جدولها الزمني قد انتهى بالكامل بسبب صعوبات تقنية. وقلت أيضا إنه، رغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تصوير خطوط العمليات الجديدة ومناطق أخرى في مختبر الكمياء الإشعاعية، لم يتسن القيام بذلك بعد بسبب الاعتراضات التي أثارها المشغلون العاملون لحساب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأدرجت أيضا الوثيقة التقنية المقدمة من الوكالة بشأن المحافظة على المعلومات المطلوبة للتحقق من صحة واكتمال الإعلان البدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جدول أعمال الاجتماع التقني القادم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وسترون من تقريري الأخير المقدم إلى مجلس المحافظين (GOV/2687/Add.11) أن الجولة الرابعة من المناقشات التقنية قد عقدت بالفعل في بيونغ يانغ، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد أسفرت هذه المناقشات عن تقدم محدود في بعض المجالات. ولكن من جهة أخرى، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضها لعدد من التدابير الرقابية الهامة. فبالرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت أن الوكالة يمكنها الآن "أن تستأنف عمليات التفتيش المحددة الغرض والروتينية" (المطلوبة بموجب اتفاق الضمانات)، فإنه لن يسمح بعمليات التفتيش هذه إلا في المرافق التي لا تخضع للتجميد.

وأعيد تأكيد الاتفاق على استمرار قيام مفتشي الوكالة بعمليات التصوير الأساسية في جميع المرافق الخاضعة للتجميد. وأعيد التأكيد أيضا على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف تزود مفتشي الوكالة بإخطارات مسبقة بشأن أي أعمال صيانة تشمل معدات المرافق، وفقا لما يتطلبه نظام التجميد. وأعيد التأكيد كذلك على أن عمليات التفتيش التي تتم بإخطار عاجل، والتي يقوم بها مفتشون موجودون بالفعل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سوف تستمر في أجزاء مختلفة من المرافقة الخاضعة للتجميد كتدبير مؤقت إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تركيب أجهزة الاحتواء والمراقبة وأجهزة الرصد الأخرى، مثلا في بعض أجزاء من مختبر الكيمياء الإشعاعية. وعلاوة على ذلك، ولتفادي التأخر في إصدار تأشيرات الدخول لمفتشي الوكالات، اتفق أيضا على أن تقدم الوكالة إخطارات التفتيش قبل أسبوعين حتى يمكن إصدار تأشيرات الدخول في فيينا في الوقت المناسب.

كذلك أثناء المحادثات التقنية التي عُقدت في كانون الثاني/يناير، أجرى ممثلو الوكالة وممثلو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مناقشات تفصيلية عن أنشطة التفتيش المقرر إجراؤها في أماكن محددة. وأوجزت نتائج تلك المناقشات في الفقرة ١٢ من تقريري المقدم إلى اجتماع المجلس المعقود في آذار/مارس. وتتناول الفقرتان ١٣-١٤ من ذلك التقرير بقية القضايا التي جرى تناولها، وبصفة خاصة المتصلة بالمحافظة على المعلومات المطلوبة للتحقق من صحة واكتمال الإعلان البدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها، وقد تعذر، في اجتماع كانون الثاني/يناير، التوصل إلى اتفاق بشأن المقترحات الواردة في وثيقة الوكالة. وأكدت الوكالة من جديد أنه، ما لم يكن هناك اتفاق مبكر مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن التدابير المقترحة للمحافظة على المعلومات، فمن المحتمل أن تفقد الوكالة أي إمكانية للتحقق في المستقبل من صحة واكتمال البيان البدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المقرر أن تعقد الجولة الخامسة من المناقشات التقنية بين ممثلي الوكالة وممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في النصف الثاني من شهر أيار/مايو.

وأكون ممتنا لو أحطتم مجلس الأمن، الذي سأواصل إفادته بما يستجد من تطورات، علما بهذه الرسالة ومرفقاتها.

(توقيع) دافيد ب. وولر
المدير العام بالنيابة
باسم المدير العام

ضميمة

تقرير من المدير العام عن تنفيذ الاتفاق المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

(الوثيقة INFCIRC/403)

١- أثناء الاجتماعات التي عقدها مجلس المحافظين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قدم المدير العام تقريرا عن "الاتفاق المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتطبيق الضمانات في اطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". وطلب المجلس من المدير العام أن يبقيه على علم -حسب الاقتضاء- بما يستجد من تطورات في المستقبل. ويقدّم هذا التقرير لكي ينظر فيه مجلس المحافظين تنفيذا لهذا الطلب، ولتحديث المعلومات الواردة في آخر تقرير كتابي قدمه المدير العام الى المجلس ضمن الوثيقة GOV/2687/Add.10.

٢- وفي اجتماع مجلس المحافظين الذي سبق المؤتمر العام في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قدم المدير العام تقريرا عن الجولة الثالثة من المناقشات التقنية التي جرت بين الفرقة التقنية التابعة للوكالة وممثلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الفترة من ١٢ الى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وأوضح المدير العام أن هذه المناقشات كانت تتعلق بالأنشطة التي جرت تمهيدا لاتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بما في ذلك الأنشطة التي جرت في المرافق النووية التابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والخاضعة للتجميد الذي أعلنته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالنسبة للمفاعلات المهدأة بالجرافيت والمرافق المتصلة بها والمشار اليها في "الاطار المتفق عليه" المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة. وأبلغ المدير العام المجلس بأنه على الرغم من أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد وافقت على القياسات التي أجرتها الوكالة لقضبان الوقود المشعع المخزونة في المفاعل التجريبي الذي تبلغ قدرته ٥ ميجاواط كهربائي، والتي سوف تبين ما اذا كانت القضبان كلها قضبان وقود مشعع، فانها لم توافق على القياسات التي من شأنها تقديم معلومات عن الكمية الكلية من البلوتونيوم في الوقود المستهلك. وأشار المدير العام الى أن الوكالة كانت قد توقعت اجراء مثل هذه القياسات أثناء نقل الوقود المستهلك الى حاويات لتخزينه، وقال ان هذه المعلومات كان يتعين الحصول عليها من خلال القياسات مع بعض القيود المتعلقة بالدقة، في موعد لاحق (أكثر من خمس سنوات) وقد تتطلب فتح حاويات التخزين مع ما يترتب على ذلك من تكلفة اضافية كبيرة.

٣- وأفاد المدير العام أيضا أنه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن تركيب معدات الرصد التابعة للوكالة في صهاريج النفايات النووية بمصنع اعادة المعالجة التابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وهي المعدات اللازمة بالاضافة الى معدات الاحتواء والمراقبة التي تم تركيبها بالفعل. لتمكين الوكالة من التأكد بصفة مستمرة من عدم وجود أي نقل أو أي عملية تتعلق بالنفايات. غير أن المدير العام تمكن من تقديم تقرير يفيد بأنه أمكن الآن تنفيذ بعض التدابير التي تم الاتفاق عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والتي لم تكن قد نفذت بسبب اعتراضات أثارها المشغل. (مثل قيام المفتشين بتصوير خطوط العمليات الحديدة في مصنع اعادة المعالجة).

٤- وأخيرا، أوضح المدير العام أمام المجلس أنه لم تناقش بعد الوثيقة التقنية المفصلة بشأن احتياجات الوكالة للمحافظة على المعلومات من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والتي سلمت الى ممثلي هذه الدولة في بداية احتماعات أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ فقد أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن اعتزامها دراسة الوثيقة ومناقشتها مع الفرقة التقنية التابعة للوكالة في اجتماع يعقد في المستقبل. وتوضح هذه الوثيقة المعلومات التي يلزم أن تحافظ عليها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والتي تحتاج اليها الوكالة فيما يتعلق بالتحقق من صحة واكتمال الاعلان البدئي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٥- وأثناء اجتماع مجلس المحافظين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تحدث المدير العام عن مزيد من احراءات التحقق التي يجري تنفيذها في مرافق نووية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سواء كانت هذه المرافق يشملها أو لا يشملها التحميد الوارد في "الاطار المتفق عليه". وقال المدير العام، ضمن ما قال، انه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ طلبت الوكالة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية احراء تعديلات طفيفة ولكنها جوهرية على تصميم حوامل التخزين بالنسبة للصمامات التي تحتوي على الوقود المستهلك الذي يتم تصريفه من المفاعل التجريبي الذي تبلغ قدرته ٥ ميجاواط كهربائي والتابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، حتى يمكن اغلاق هذه الصمامات بطريقة فعالة داخل الحوامل تحت الماء. وأوضح المدير العام أن التعديلات المطلوبة لن تسبب أي تأخير لعمليات التعبئة التي يبدو أن جدولها الزمني قد انتهى بالكامل بسبب صعوبات تقنية تتعلق بتنظيف حوض تخزين الوقود المستهلك. وفيما يتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل اليه مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لتمكين مفتشي الوكالة من تصوير خطوط العمليات الحديدة ومناطق أخرى في مصنع اعادة المعالجة ومختبر الكيمياء الاشعاعية التابعين لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أبلغ المدير العام المجلس بأن مفتشي الوكالة لم يتمكنوا من القيام بذلك لأن مشغلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أثاروا اعتراضات جديدة، وفرضوا شروطا مسبقة. وأخيرا أشار المدير العام الى أن بعض القضايا التقنية الأخرى، مثل رصد النفايات النووية، لا تزال أيضا بلا حل. وفيما يتعلق بالوثيقة التي أعطتها الوكالة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والتي تتضمن مقترحات محددة بشأن المحافظة على المعلومات المطلوبة للتحقق من صحة واكتمال الاعلان البدئي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لاحظ المدير العام أن ممثلي جمهورية

كوريا الديمقراطية الشعبية لم يكونوا على استعداد لمناقشة تلك الوثيقة في أيلول/سبتمبر. وقد أدرجت جميع هذه القضايا في جدول أعمال الاجتماع التقني القادم مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والمقرر أن يعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٦- وفي ختام اجتماع مجلس المحافظين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أعرب المجلس عن قلقه لأنه لا تزال هناك بعض القضايا المعلقة بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في مناقشاتهما التقنية. ورحب باجراء المزيد من المناقشات التقنية المقرر أن تعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بغية حل القضايا المعلقة. وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن هذه القضايا.

تطورات في تنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية منذ اجتماع مجلس المحافظين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

٧- عقدت الجولة الرابعة من المناقشات التقنية بين الفرقة التقنية التابعة للوكالة وممثلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الفترة من ٢٣ الى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأسفرت هذه المناقشات عن تقدم محدود على شكل اعادة تأكيد للاتفاق بشأن بعض التدابير الرقابية، بما في ذلك أنشطة الرصد التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات تقنية سابقة ولكنها لم تكن قد نفذت. ولكن من جهة أخرى واصلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية رفضها لعدد من التدابير الرقابية الهامة.

٨- ولا زال الاختلاف الجوهري في وجهات النظر قائما بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن الوضع الراهن لاتفاق الضمانات مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وترى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قبول التدابير التي تطلبها الوكالة لرصد التجميد في سياق "الاطار المتفق عليه" بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة فقط. وليس في سياق تنفيذ اتفاق الضمانات الذي تعتبره جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية غير ناقد في هذه المرحلة.

٩- وأعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أثناء المناقشات أن الوكالة يمكنها الآن "أن تستأنف عمليات التمتيش المحددة الغرض والروتينية" (المطلوبة بموجب اتفاق الضمانات). غير أنه لن يسمح بعمليات التمتيش هذه الا في المرافق التي لا تخضع للتجميد. وتطبيقا لهذا الاعلان، وافقت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على تزويد الوكالة، مع حلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦، بتقارير محاسبية تتعلق بالمواد النووية الموجودة في المفاعل البحثي وفي المجمعة الحرجة والمجمعة دون الحرجة وفي مرفق تخزين قضبان الوقود النووي والمرافق الصغيرة التي لا تخضع للتجميد في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وفضلا عن هذا وافقت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن ترسل للوكالة قائمة محدثة بالأماكن الواقعة خارج المرافق. وأن ترسل التقارير المحاسبية ذات الصلة على النحو المطلوب بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦ أيضا. واتفق كذلك على أن تبدأ عمليات التمتيش التي تقوم بها الوكالة في الأماكن الواقعة خارج المرافق في آذار/مارس ١٩٩٦. غير أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية رفضت تقديم تقارير تتعلق بالمواد النووية في المرافق الخاضعة للتجميد.

١٠- وأعيد تأكيد الاتفاق على استمرار قيام ممتشي الوكالة بعمليات التصوير الأساسية في جميع المرافق الخاضعة للتحميد. وقد تم الاتفاق على مثل هذه الأنشطة خلال الاجتماع التقني المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ كما ذكر في الفقرة ٥ أعلاه. لأن مشغلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أثاروا اعتراضات جديدة وفرضوا شروطا مسبقة. وسوف تنفذ هذه الأنشطة الآن وفقا للاجراءات المكتوبة التي تم اقرارها أثناء المناقشات التقنية. وأعيد التأكيد أيضا على أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سوف تزود ممتشي الوكالة باخطارات مسبقة بشأن أي أعمال صيانة تشمل معدات المرافق وفقا لما يتطلبه نظام التحميد.

١١- وخلال المناقشات التقنية التي جرت في كانون الثاني/يناير، أعيد التأكيد أيضا على أن عمليات التمتيش التي تتم باخطار عاجل، والتي يقوم بها ممتشون موجودون بالفعل في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، سوف تستمر في أجزاء مختلفة من المرافق الخاضعة للتحميد. ويعد هذا تدبيرا مؤقتا الى أن يتم التوصل الى اتفاق مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن تركيب أجهزة الاحتواء والمراقبة وأجهزة الرصد الأخرى، على سبيل المثال في أجزاء معينة من مختبر الكيمياء الاشعاعية. ونظرا لحالات التأخير التي تحدث عند اصدار تأشيرات الدخول لممتشي الوكالة، اتفق أيضا على أن تقدم الوكالة اخطارات التمتيش قبل أسبوعين حتى يمكن اصدار تأشيرات الدخول في فيينا في الوقت المناسب.

١٢- وبالاضافة الى القضايا المذكورة أعلاه، أجرت الوكالة مناقشات منفصلة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن أنشطة التمتيش المقرر اجراؤها في أماكن محددة على النحو التالي

١٠- أعادت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تأكيد الاتفاق الذي تم التوصل اليه أثناء الاجتماع السابق مع الوكالة بشأن قياسات قضبان الوقود المشع التي عثر عليها في حوض الوقود المستهلك بالمفاعل التجريبي الذي تبلغ قدرته ٥ ميجاواط كهربائي. وسوف تتم هذه القياسات أثناء تعبئة قضبان الوقود والمقرر لها أن تتم في الفترة ما بين آذار/مارس وتموز/يوليه ١٩٩٦ غير أن هذه القياسات، (التي قدمت الوكالة الاجراء الخاص بها لممثلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أثناء المناقشات)، سوف تكون محدودة. ولن توفر أي معلومات بشأن الحجم الكلي للبلوتونيوم الموجود في الوقود المشع. وبالنسبة لهذه القضية بالذات، أكدت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أنها ليست على استعداد الآن لتوفير سجلات تشغيل وسجلات انتاج البلوتونيوم فيما يتعلق بالمفاعل التجريبي الذي تبلغ قدرته ٥ ميجاواط كهربائي لكي تمحصها الوكالة. وخلال المحادثات المتعلقة بقضبان الوقود، وعندما طلبت الوكالة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تتعهد باجراء التعديلات المطلوبة على تصميم حوامل التحريض، طلبت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من الوكالة أن تؤكد التعديلات التي اقترحت ادخالها على تصميم حوامل تخزين الوقود لمرفق التعبئة التابعة للولايات المتحدة ولمشغلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. فهذا من شأنه تمكين مشغلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من "تقييم هذه المقترحات من زاوية الأمان والتشغيل والرصد". وقد تم بالفعل، وقت اعداد هذا التقرير، تنفيذ معظم التعديلات المطلوب ادخالها على التصميم.

٣٠ وفي أعقاب البيان العملي الذي أحرته الوكالة في الموقع للمعدات ذات الصلة، أكدت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من جديد موافقتها على تركيب نظام رصد متكامل يتكون من أجهزة استشعار للاهتزازات وأجهزة استشعار مغناطيسية، على محركات أجهزة الخلط والترسيب في منطقة استخلاص المذيبات بمختبر الكيمياء الاشعاعية. وسوف تتيح مثل هذه الأجهزة لمفتشي الوكالة إمكانية الكشف، بصورة مستمرة، عما اذا كان هناك أي تشغيل لأجهزة الخلط والترسيب وكذلك عن مدة أعمال الصيانة التي تشمل المحركات. ومن المتوقع أن يبدأ التركيب في آذار/مارس ١٩٩٦ وأن يستمر تركيب النظام على أجهزة الخلط والترسيب في أجزاء أخرى من المرفق بعد شهر واحد من تقييم الأداء واجراء المناقشات اللاحقة مع المشغل.

٣١ وظلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ترفض طلب الوكالة تركيب أجهزة كهربائية لقياس ضغط السوائل في صهاريج النفايات السائلة بمختبر الكيمياء الاشعاعية. وهذه المعدات، الى جانب معدات الاحتواء والمراقبة التي سبق تركيبها، سوف تتيح للوكالة رصد التحميد المتعلق بمثل هذه النفايات بصورة فعالة عن طريق التحقق بصفة مستمرة من عدم وجود أي نقل أو أية عملية تتعلق بالنفايات النووية السائلة. وهذه مسألة مهمة أيضا بالنسبة للمحافظة على المعلومات المتعلقة بالتحقق من اكتمال ودقة الاعلان البدئي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وفي رأي الوكالة، أنه لا توجد موانع تقنية تحول دون تركيب الأجهزة الكهربائية لقياس ضغط السوائل. وفضلا عن هذا لم يتم التوصل حتى الآن الى اتفاق مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن طلب الوكالة اجراء قياسات غير متلفة أو أخذ عينات للتحليل المتلف في أماكن اختارتها الوكالة بمختبر الكيمياء الاشعاعية.

٣٢ وخلال المناقشات التقنية التي جرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لم يتم التوصل الى حل قاطع حول ما اذا كانت المعدات والمكونات المتصلة بالأنشطة النووية في محطة القوى النووية في يونغ بيون (٥٠ ميجاواط كهربائي) ومحطة القوى النووية في تايكون (٢٠٠ ميجاواط كهربائي) سوف تخصعها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لعملية رصد التحميد التي تقوم بها الوكالة.

١٣- وقد تعذر التوصل الى اتفاق بشأن المقترحات الواردة في وثيقة الوكالة، والتي سلمت الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن المحافظة على المعلومات المطلوبة للتحقق من صحة واكتمال الاعلان البدئي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها، أو بشأن توقيت الاجتماع التقني التالي الذي يمكن أن تناقش فيه هذه الوثيقة بشئ من التفصيل. وتقدمت فرقة الوكالة بمقترحات عملية للاسراع بتنفيذ التدابير الواردة في الوثيقة. ولم يقدم وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سوى بيان عام جاء فيه أنه "يمكن اجراء مناقشات كثيرة حول هذه القضية في المستقبل". وأكدت الوكالة أنه ما لم يكن هناك اتفاق مبكر مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن التدابير المطلوبة للمحافظة على المعلومات، فمن المحتمل أن تفقد الوكالة أي امكانية للتحقق في المستقبل من صحة واكتمال البيان البدئي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

١٤- ولا يزال هناك عدم اتفاق بشأن التدابير اللازمة لتحسين احراءات الاتصالات الحالية بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والتي من شأنها أن تيسر للوكالة تنفيذ أنشطة التفتيش والرصد. كما ان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لم توافق على مناقشة القضايا المتعلقة بزيادة تكاليف التشغيل في المرافق الخاضعة للتجميد. والطلبات المقدمة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للوكالة لتوفير مصدر الطاقة الخاص بها لتشغيل معدات الضمانات والرصد التي قامت الوكالة بتركيبها.

١٥- ومتابعة للمناقشات التقنية التي جرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أرسلت الوكالة الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ملخصا للمناقشات ضمن رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ وموجهة الى الادارة العامة للطاقة الذرية. ويعبر هذا التقرير عن مضمون هذا الملخص. وأخيرا، تواصل الوكالة الابقاء على اثنين من المفتشين في منطقة نيونغ بيون، وهو ما يترتب عليه ارتفاع في تكاليف التشغيل. وسوف تزداد هذه التكلفة أكثر من ذلك نظرا لأنه سوف تتم الاستعانة بثلاثة مفتشين أثناء عمليات التعبئة المتعلقة بقضبان الوقود المستهلك.

- - - - -